دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الفساد السياسي وأثره على الأمن القومي الجزائري
المصدر:	دراسات استراتيجية
الناشر:	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية
المؤلف الرئيسي:	رضوان، منصورى
المجلد/العدد:	ع26
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	جانفى
الصفحات:	106 - 126
رقم MD:	1014816
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، الفساد السياسي، المشاركة السياسية، الاصلاح الاقتصادى، الاستقرار السياسى، التنمية الاقتصادية، الجزائر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1014816

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

"الفساد السياسي وأثره على الأمن القومي الجزائري"

La corruption politique et son impact sur la sécurité nationale algérienne

منصوري رضوان

جامعة الجزائر 3

الملخص:

إن الفساد السياسي لم يعرف اِنتشاراً واسعاً في الجزائر كما هو عليه اليوم، ويتفق الجميع أن ملازمة الفساد للحياة السياسية يمثل صراعاً على النفوذ والمصالح والموارد والمكاسب الشخصية على حساب مصلحة الوطن وأمنه القومي، ومن هنا تبرز المشكلة حيث يصبح الفساد السياسي بما يحمله من آثار سلبية خطراً على الاستقرار السياسي، ويؤدي إلى تصاعد حالات العنف والانقسامات في المجتمع، وتعريض البلاد إلى إمكانية الخرق الخارجي للسيادة، نتيجة لغياب الشرعية لدي النظام السياسي الذي لا يعبر عن الإرادة الشعبية ، وهذا ما يفسر تجذر الظاهرة لا على أنها تتعلق بأشخاص بقدر ما تتعلق بالنظام برمته، أي أن حتى اِستبدال المسؤولين الرسميين الحاليين بغيرهم، سنحصل على نفس النتيجة، بما أن الديمقراطية الحقيقية لا تشكل أولوية في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي، الأمن القومي، الديمقراطية، الشرعية، الاستقرار السياسي.

Résumé :

La corruption politique n'était pas largement propagée en Algérie il y a quelques années, et tout le monde s'entend à dire que quand de la vie politique est imprégnée par la corruption, cela représente un conflit autour, de

l'influence, des intérêts, des ressources et des gains personnels, au détriment de l'intérêt de la nation et de sa sécurité nationale, d'où émerge le vrai problème, étant donné que les impacts négatifs de la corruption politique constituent un danger majeur sur la stabilité politique, et provoquent la violence politique et les décohésion sociale. Outre ses impacts endogènes, la corruption politique rend la souveraineté de l'état vulnérable face aux tentatives d'intrusion étrangères, à cause du déficit de légitimité du système politique, qui n'exprime pas réellement la volonté populaire, ce qui explique l'ancrage du phénomène, en tant que système de gouvernance et non seulement un phénomène lié à certains intérêts individuels limités. Ceci dit, la substitution des responsables politiques par d'autres ne change rien, du fait que la démocratie n'est pas une priorité pour système politique actuellement.

Mots-clés: Corruption politique, Sécurité nationale, légitimité, La démocratie, stabilité
Politique.

مقدمـــة:

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية متعددة الأبعاد والأطراف والعوامل وهي شديدة الانتشار، تعكس الصورة أو المجالات التي يجري فيها انحراف القيم، حيث تأخذ أشكالاً متنوعة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، إذا أصبح الفساد يمثل اهتماماً عميقاً تزداد فيه المناقشات حدة على المستوى العالمي حول تفشي الظاهرة، فحظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالقانون والاقتصاد وعلم السياسة والاجتماع، نظرا للانعكاسات السلبية على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يشكل الفساد السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة على الإصلاح خاصة السياسي منه وذلك لانعكاسه على دور المؤسسات وفعاليتها بتقليص شرعيتها وعدالتها، وأثره على الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة، ما يشكل خطرا جديا على استقرار وأمن المجتمع وذلك في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات.

كما أن الفساد السياسي يؤثر على الاستقرار السياسي على عدة مستويات في بعض الدول التي يرتبط فيها الفساد السياسي بطبيعة نظام الحكم خاصة الذي يتصف بالاستبدادية، وهو يعتمد على الفساد كآلية لإعادة إنتاج والحفاظ على النخبة الحاكمة التي تضمن مصالح فئة معينة، وبذلك لا تقوم تلك الأنظمة بأي مجهود لمكافحة الفساد،

ما يزيد من درجة خطورته وآثاره السلبية على الدولة ككل، وفي نفس الوقت لا تعترف تلك الدولة بتفشي الظاهرة فيها، وهذا ما تؤكده الفيلسوفة الألمانية "هانا ارندت" (Hanna Arendt) أن خاصية الدكتاتورية أن كل شيء فيها يبدو على ما يرام إلى حدّ الربع الأخير من الساعة الأخيرة " و عليه سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

إلى أي مدى تؤثر ظاهرة الفساد السياسي على الأمن القومي الجزائري؟

سنحاول في هذه المقال أن نربط بين ظاهرة الفساد السياسي الذي فرض نفسه كواحد من أهم الموضوعات السياسية التي تطرح بحدة سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي والأمن القومي الجزائري ومحاولة التطرق للآثار السلبية لاستشراء الظاهرة، وعليه قسمنا الدراسة إلى جزئين رئيسيين: الجزء الأول نتحدث فيه عن أسباب بروز الظاهرة وفهم العوامل الحقيقية وراء اتساعها ، أما الجزء الثاني فهو لدراسة الفساد السياسي كتهديد للأمن القومي الجزائري وإيجاز الآثار السلبية الناجمة عنه، مع التطرق لأهم آليات مكافحة الظاهرة، لهذا يمكن ايجاز اهداف الدراسة في:

1- فهم المعطيات التي ساعدت على اِتساع الظاهرة، عبر تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- دراسة الفساد السياسي على أساس أنه قد يشكل تهديداً للأمن القومي الجزائري، من خلال تحليل الآثار السلبية للفساد السياسي على الجزائر، لاسيما زعزعت الاستقرار السياسي والاقتصادي.

3- البحث في آليات مكافحة الفساد السياسي من خلال دراسة المشاريع الدولية والوطنية المتعلقة بمواجهة الظاهرة،

وسنعتمد في مقالنا أساسًا على المقاربات النظرية بالاستعانة ببعض المناهج المناسبة والضرورية لمثل هذه المواضيع والمتمثلة في المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المتكامل في البحوث التطبيقية

1 مفهوم الفساد السياسي

تتعدد تعريفات الفساد بتعدد أنواعه ومن بين أهم التعريفات المعتمدة في الكثير من الكتابات نجد تعريف البنك الدولي الذي عرف الفساد السياسي على انه سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة[1]، وهو استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع شخصية ، وهذا يشمل جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو السياسيين أو استخدام السلطة لاختلاس المال العام أو التلاعب بالصفقات العمومية وتزوير الانتخابات.

فالفساد السياسي يشمل فساد الزعماء، والرؤساء، وفساد السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفساد

[1] - World Bank**, World development report, Oxford university press**, (Washington D-C .1997,) p.102.

الأحزاب السياسية، ويشير إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي في الدولة[2].

وهذا ما يؤكده "صموئيل هنتغتون" الذي يرى أن الفساد السياسي هو الوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة.

كما يعرف معجم بلاكويل للعلوم السياسية، الفساد السياسي (Political corruption) على أن السياسة كلها فساد، لأنها تنطوي على مساومات وصداقات تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية. كما أن مبادلة الأموال العامة بالأصوات التي تساعد على إبقاء أصحاب الوعود في السلطة يعد فسادا سياسيا[1]، لذلك يمكن القول بان الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف شخصية على حساب خدمة مصالح المواطنين، وهذا ما نلحظه في الواقع السياسي الجزائري الذي يعتمد على الاساليب غير نزيهة في ممارسة السياسة والوصول الى المناصب الحساسة.

ويعرف جلال عبد الله معوض " أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة " الفساد بأنه "السلوك القائم على استغلال المنصب العام، سواء كان شغله يتم بالانتخاب أو التعيين، والانحراف عن الواجبات والمهام الرسمية المرتبطة من اجل تحقيق مصلحة خاصة، مادية كانت أو غير مادية وسواء كانت مصلحة شخصية أو عائلية أو طائفية أو لآخرين تربطهم به علاقات مصلحيه ".

أما "ميكيافلي" (machiavel) فقد ربط انتشار ظاهرة الفساد بفكرة الحرية التي أصبحت لصيقة بمفهوم الأنانية، بحيث أن حرية الفرد لا تتجسد إلا إذا فعل ما يشاء، مما يؤدي به في النهاية إلى تكسير جميع القيم، والأعراف السائدة في المجتمع. أما "مونتيسكيو" (Montesquieu) فيعتبر أن الفساد متأصل في الطبيعة الإنسانية، التي تمتاز بالنقص وعدم الاكتمال.

لذلك يمكن القول أن نظرة الفلسفة السياسية التقليدية، لظاهرة الفساد السياسي ترتكز على الانحطاط الذي يصيب المؤسسات العامة، أي تحريف المبادئ التي يستند عليها النظام السياسي، لذلك يمكن القول بان الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة العامة لأهداف شخصية على حساب خدمة مصالح المواطنين ومن بين أهم مظاهر الفساد السياسي نجد الرشوة والابتزاز وممارسة النفوذ والاحتيال ومحاباة الأقارب واختلاس المال العام وفي نفس الوقت يسهل النشاطات الإجرامية كغسيل الأموال والمتاجرة بالمخدرات والدعارة.

عوامل ظهور الفساد السياسي:

إن ظاهرة الفساد السياسي تعتبر ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، فمن الصعب التصور أن تنشأ هذه الظاهرة عن سبب وحيد،

---

[2] – د.هشام الشمري، إيثار الفتلي، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2011) ، ص.23.

[1]– فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مادة (الفساد السياسي) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.500.

والفصل بين هذه العوامل للفساد على نحو ما سوف نتناوله في دراستنا هذه لا يعدو أن يكون مجرد فصل بهدف التحليل والتوضيح رغم تداخل عناصرها وأبعادها من الناحية الواقعية، وخاصة بتزايد عوامل ظاهرة الفساد ويمكن تلخيص أهم أسباب الفساد السياسي في الجزائر فيما يلي:

أ- عامل استبداد السلطة:

أكثر ما يميز أنظمة الحكم في البلدان النامية بما فيها الجزائر هو أحادية الرؤية والتمتع المطلق بالسلطة لدرجة تصل إلى الاستبداد في كثير من الأحيان، لأنه يصعب أن ترتبط مستويات الفساد السياسي العالية بنظام ديمقراطي مستقر، ولذلك فان دول الديمقراطيات المستقرة في غرب أوربا وشمال أمريكا، توجد كلها بين الدول الأقل فسادا، لأن النظام الديمقراطي تتوافر فيه كثير من مقومات الحكم الصالح وخصوصا حكم القانون والشفافية والمساءلة وتوزيع السلطة، ورغم ذلك فان هذا لا ينفي إمكانية وجود درجة معينة من الفساد، أما في الدول النامية فالعملية السياسية تتميز بالسلطوية بمعنى أن الرئيس هو المفوض لكل الأمور وصاحب الحرية المطلقة في التعامل مع القضايا وكافة الأمور الأخرى، وكما يقول "جيمس وليدان" (JAMES AND LEIDEN) أن علاقات التبعية في الدول النامية من قبل المحكومين لا تقتصر على شخص الحاكم فحسب بل تمتد لأفراد من الجيش ورجال الأعمال ما يؤدي إلى اتساع دائرة استغلال موارد هذه الدولة لصالح هذه الفئة بدون أي ضابط من القانون، وما يعزز ذلك هو غياب روح النظام الجمهوري ولاسيما إمكانية تداول السلطة عن طريق صندوق الانتخاب، وعلى العكس من ذلك نجد أن تلك الفئة تقوم بعملية اقتناص الدولة[1] لخدمة مصالحها .

ب- عامل ضعف النظام القانوني:

من أسباب انتشار الفساد في الجزائر هو عدم وجود قوانين كافية رادعة للفساد السياسي، وحتى وان كانت هناك قوانين فإنها لن تجد طريقها للتنفيذ، خاصة تلك القوانين التي تجرم المسؤول في المناصب العليا، بل تعاني تلك المنظومة القانونية في حد ذاتها من فساد القضاة وقبولهم للرشوة مقابل عدم قيامهم بالمهام الموكلة لهم، وبذلك فمخالفو القانون يعتقدون أن الفرصة ضئيلة للامساك بهم، أو حتى توقيع العقوبة عليهم لو تم الإمساك بهم، فالفساد يمكن أن يستمر حتى في الدول التي تتمتع بحرية كبيرة في الحديث عن قضايا الفساد عبر الإعلام، إذا كان الأمل ضعيف في صدور أحكام قضائية ضد المتسببين في الفساد.

ج- عامل ضعف المؤسسات:

في الجزائر مثل اغلب الدول النامية فيها مؤسسات ضعيفة، بسبب طغيان العامل الشخصي في الحياة السياسية على حساب قوة المؤسسة أو انعدام المصداقية في السلطة التشريعية، خاصة عندما تكون الانتخابات

[1] _ مصطفى كامل السيد وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2006)، ص.278.

التشريعية أو المحلية مزورة، بالإضافة إلى تراجع دور التنظيمات الوسيطة من أحزاب سياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وغياب الثقة في النظام الحزبي، لقبول الأحزاب قدراً من نفوذ أصحاب المال عليها لقاء دعمهم لها في حملاتهم الانتخابية وهذا ما لاحظناه خلال العقد الاخير، كما تعاني الأجهزة الرقابية المختصة من نقص الكفاءة والخبرة في مكافحة الفساد.

د- عامل ضعف المشاركة السياسية:

حيث فقد الأفراد داخل المجتمع الجزائري شعورهم بالمسؤولية العامة، ولذلك فهم لا يعرفون أهمية تجميع جهودهم لتحقيق مشروع أو فكرة سياسية واحدة تعمل على مراقبة الأداء السياسي، ويترتب عن ذلك أن المواطنين لا يستطيعون ممارسة وظيفة الرقابة بفاعلية على الحكومة والمؤسسات العامة، مما يشجع على ظهور الفساد، لأن الرقابة الشعبية تعمل على تقويم المؤسسات من خلال مشاركتها في العملية السياسية ويتم منع من لهم علاقة بالفساد بالوصول إلى مراكز صنع القرار أو حتى المشاركة في العملية الانتخابية، وتقديم عناصر ذات الكفاءة من داخل المجتمع كبديل لعناصر لم تعمل على خدمة الصالح العام، ومن أهم أسباب ضعف المشاركة السياسية، النظم الانتخابية التي تعتمدها الدول النامية، أي أن الأوضاع المحيطة بالانتخابات تمثل دليلا على الرغبة في الاستئثار بالحكم من جانب الجماعات الحاكمة في الجزائر واستخدام الثروة من أجل شراء تأييد الحزب المسيطر لمرشحين معينين، ولشراء الأصوات، دون وجود أي ضوابط لاستخدام المال العام في الحملات الانتخابية[1].

هـ- عامل سياسات الإصلاح الاقتصادي:

إن سياسات الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، في ظل غياب الشفافية والمساءلة وحكم القانون، أدت إلى نمو ظاهرة الفساد، مثل تقديم رشوة قبل إجراء أي صفقة أو استخدام نفوذ الطبقة الحاكمة في شراء شركات ومصانع تباع بمبالغ رمزية، وهذا ما أكده أحد تقارير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة، عندما تحدث عن أن كبار المسؤولين يكونون ثروة خاصة إما بالتحالف مع رجال الأعمال الذين تولدهم هذه الظروف أو يتحولون هم بأنفسهم إلى رجال أعمال في القطاع الخاص، كما أن الحكومات الفاسدة تقوم بتسريب معلومات عن خسائر شركات وطنية للجمهور حتى لا يسأل عن بيعها أو يعتقد بأنها بيعت بأكثر من المبلغ الذي تستحقه مع أنها في الحقيقة بيعت بأقل من ذلك بكثير، بالإضافة إلى قيام كبار المسؤولين باشتراط دفع رشاوٍ من قبل الشركات الأجنبية حتى يتم السماح لهم بمزاولة نشاطها، بالإضافة الى اشتغال أبناء كبار المسؤولين في القطاع الخاص اعتمادا على نفوذ آبائهم.

و- عامل اختلال القيم الاجتماعية والثقافية:

حيث تلعب القيم والثقافة السائدة في بعض المجتمعات دورا مؤثرا باعتبارها من المسببات الرئيسية

[1] - المرجع نفسه، ص.281.

للفساد، بينما تكون الثقافة والقيم السائدة في مجتمعات أخرى أداة لضبط الفساد وتقليل حدته، فالقيم والثقافة التقليدية السائد في الجزائر يمكن أن تكون من مسببات الفساد حيث أن فكرة العائلة الممتدة، وارتباط الفرد بعائلته وأقاربه وأصدقائه وأبناء قبيلته وعشيرته التي ينتمي إليها تؤدي به إلى تقديم لهم خدمات، ويصل الأمر إلى مخالفة القانون، بالإضافة إلى تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب السريع، كما سادت فكرة الفردية على حساب مصالح الجماعة والمجتمع، وضعف الانتماء للوطن، وتشييع فلسفة الخلاص الفردي بحيث يكون الحديث عن الانتماء ولالتزام لغوا أجوف لا معنى ولا عائد منه، وحين يضعف الإحساس بالوطنية يدب الضعف في الكيان الاجتماعي وتطرق الوهن إليه.

ح– العامل الخارجي:

يمكن اعتبار الاستعمار عاملا تاريخيا مهما، لأنه من الأسباب الجوهرية لنمو الفساد وانتشاره في الدول المستعمرة، هذا لا يعني أن تلك الدول لم يكن فيها فساد من قبل، بل أن الاستعمار ادخل أشكالا جديدة من الفساد، كالمؤسسات التي أوجدتها فرنسا في الجزائر، كما تعد المديونية الخارجية عاملا رئيسيا في فساد النخب السياسية الحاكمة، إذ يتم تحويل مبالغ معتبرة باسم خدمة الدين الخارجي إلى حسابات شخصية في بنوك أجنبية.

ولهذا لا يتوقف الكثير من الملاحظين عن التنديد بتواطؤ الشمال في إفساد الجنوب، عن طريق المديونية وتسهيل تهريب الأموال إلى الدول المتقدمة، كما يرى "بيار بين" (P.PEAN) أن أغلب ديون العالم الثالث كانت تخصص لشراء الأسلحة، مما ترتب عنه فساد سياسي كبير[1].

كما ساهمت إفرازات العولمة في اتساع ظاهرة الفساد عبر أنحاء العالم، فانتشار الأسواق وانفتاح العالم بإيجابياته وسلبياته، جعل المفاهيم القديمة مثل الحدود والسيادة الوطنية، مفاهيم عاجزة عن تفسير ما يقع داخل الدولة، في ظل وضع جديد لا يعترف بالحدود في المبادلات والاتصالات وانتقال المعلومات، هنا أضحت قدرة الدولة محدودة وعاجزة عن الإمساك بخيوط الحركة وتغيرات الذهن في الدولة والمجتمع معا[2].

ومن خلال هذا العرض للعوامل المرتبطة بالظاهرة نكون قد قربنا مفهوم الفساد السياسي بشكل واضح، لذلك سنحاول أن نتعرف على الآثار الناجمة عن الفساد السياسي.

آثار الفساد السياسي:

يؤدي الفساد السياسي إلى نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة، فهو يتسبب في انخفاض مستوى الأداء الحكومي، ويشيع أجواء من عدم الثقة وينشر الإحساس بالظلم، ويؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة

[1] _Pierre pean, **l'argent noit : corruption et sous-développement** (paris : voyard, 1988), p.115

[2] _ تركي الحمد، "الدولة والسيادة في عصر العولمة"، **العربي**، ع.494 (يناير 2000)، ص.61.

ويترافق الفساد مع تشوهات يخلقها المسؤولون أنفسهم من أجل الحصول على "ريع" الفساد الذي يضر بالنمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية، إن النتيجة الأولى للفساد السياسي هي التسبب في إضعاف الدولة وهيبتها وعند ذلك تتهاوى الرقابة والمتابعة، وقد أوضحت دراسة "راوخ و ايفانز" (RAUCH AND EVANS) انه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقيتهم، ودخلت بدلا منها المحاباة والمجاملات، وزادة معدلات الفساد[3].

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه سأحاول دراسة الآثار المختلفة للفساد السياسي في ثلاثة عناصر تتمثل في: الآثار السياسية ولاقتصادية والاجتماعية

أ- آثار الفساد على الاستقرار السياسي:

لا شك أن الفساد السياسي ليس سمة منعزلة يمكن أن تهدد وحدها نظاما سياسيا معينا دون أن تقترن بسمات أخرى من تضييق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين، وتركيز للسلطة، وتجاهل لحكم القانون، وغياب الشفافية والمساءلة، لذلك فان افتقاد الشرعية يفتح الباب أما محاولات تغيير النظام السياسي، أو نظام الحكم بغير الأساليب القانونية، وهذا ما ينجر عنه صراعات داخلية قد تكلف البلاد خسائر كبيرة، بالإضافة إلى أن الفساد السياسي يؤدي إلى افتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن، وهذا نتيجة غياب القانون ومراكز البحث التي يمكن أن تساعد الرئيس في تقديم معلومات مفصلة وصحيحة عن الواقع الذي يواجه الوطن في مجال معين، ويعتبر الباحثون أن الاستئثار بالقرار هو اقتناص للدولة من جانب جماعة معينة، لذلك فليس من المستغرب أن تجد مظاهر للصراع على السلطة، والتي تتخذ صورا تتراوح ما بين استعمال محدود للسلاح إلى اندلاع الحروب الأهلية، وفقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي يضعف موقف الدولة أمام القوى الخارجية من حكومات وشركات دولية كما أن هذه الأوضاع تحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية [1].

وقد أثبتت التجربة أن الدول القمعية التي تمارس العنف على الصعيد الفكري والإعلامي والسياسي، حتى وإن اختفى العنف كفعل خارجي منظور-فبدت ظاهريا على أنها مستقرة أمنياً وسياسياً- هي دول تعمل في الواقع على تخزين شحنات العنف والغضب والكراهية لدى شرائح متعددة وهي تخلق بهذا، الأرضية الصالحة لاستنبات بذور الثورة والانتفاضة والرفض التي تنمو بشكل مستتر [(2)]

ب_ آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية:

تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن للفساد السياسي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي على

_سمير التنير، **الفقر والفساد في العالم العربي** (بيروت: دار الساقي، 2009[3]) ، ص.25،26.

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق،.ص. 287-289

[2] -هلا رشيد أمون، **متاهات العنف الديني والسياسي** (بيروت: دار النهضة العربية، 2014)، ص.ص.94-95.

حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوي المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الاستثمار، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

ومن هذه الدراسات ما جاء به "ماورو" (mauro) اذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد وأثبت بان انخفاض مؤشر الفساد من (4-6)[1] يؤدي إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الاستثمار و(5%) في النمو السنوي للدخل الفردي[2].

وتعتبر الشركات الدولية العاملة في القطاعات الاستخراجية هي الأكثر عرضة للفساد، لأن ضخامة الأموال المخصصة للمشاريع تزيد من إغراء المسؤولين الفاسدين لذلك يوجد العديد من الارتباطات السببية بين الفساد والنمو المنخفض وانخفاض جودة وتطبيقات السياسة البيئية في الجزائر، كما يحدث في جهود الصحة والتعليم، حيث يخفض الفساد من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية من خلال انتهاكه لسيادة القانون (الشرط الأساسي لاقتصاد السوق)، ويؤكد التقرير الذي نشره المعهد الدولي للتنمية الادارية (iMD International)[3] في افريل 2001 العلاقة الوثيقة بين الفساد والقدرة التنافسية للاقتصاد.

جـ- آثار الفساد السياسي على الاستقرار الاجتماعي:

إن الآليات الفاسدة أدت إلى ظهور قيم جديدة دخيلة على المجتمع الجزائري، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل وبدأت (الرشوة والعمولة والسمسرة) تأخذ شكلا أصبح بالتدرج عبارة عن نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك أخلاقيات وسلوكيات المجتمع، لذلك برزت مسميات جديدة للفساد وخرج من يدافع عنه، بحيث أصبحت النظرة للفساد على انه أمر طبيعي وهو أحد مقومات تنمية المجتمعات[4].

كما يؤثر الفساد على القيم الأخلاقية والعقائدية، ويساعد على انتشار السلوكيات المنحرفة، وهذا بغياب العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد الشعب الواحد، ما يرفع من نسبة الفقر في المجتمع، الذي بدوره يعتبر بيئة ملائمة لتفاقم الآفات الاجتماعية، خاصة بغياب القانون والثقة في النظام السياسي، فتصبح قيم الثراء السريع وغير المشروع لها الأولوية في سلم القيم.

ومن خلال الاثار التي تطرقنا اليها يمكن أن نتصور أن الفساد السياسي قد يشكل تهديد للأمن القومي.

_- مؤشر الفساد هو متوسط بسيط لمؤشرات قياسية وضعتها شركة المخاطر السياسية يمثل فيه (0) أعلى معدل للفساد في الدولة و(10) أقل [1]

_- كيمبرلي إن اليوت، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام (القاهرة: مركز الأهرام، 2000)، ص.133. [2]

_(imd international) : **international institut for management development** [3]

_ محمود عبد الفضيل، "الفساد تداعياته في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع.243 (مارس 1999)، ص.6 [4]

– الفساد السياسي كتهديد للأمن القومي:

لعل أوضح بديهيات المعرفة الإنسانية، إن مطلب الأمن، بمعانيه وتطبيقاته، هو سلامة الوجود، وضمان ديمومته واستمرار مقوماته وشروطه، وحمايته من التهديدات والمخاطر، لأن معنى الأمن وضرورته يقابلان معنى الحياة وضرورة استمرارها وسلامتها، والحياة الاجتماعية للإنسان تكتسب بعدا سياسيا، تفرضه عليها حاجتها إلى التنظيم والتوجيه والتحكم و التسيير، لهذا يعرف "روبرت ماكنمار" (**Robert Micnanura**) الأمن على أنه التنمية في شتى المجالات، فالأمن ليس القوة العسكرية لوحدها بل هي جزء من الأمن الحقيقي، ويعتبر أن تحقيق التنمية هو تحقيق الأمن أيضا[1].

وتتمثل إسهامات مدرسة "كوبنهاجن" و"باري بوزان" (**Barry Buzan**) في حقل الدراسات الأمنية تصورها الموسع للأمن حتى يشمل قطاعات جديدة، بالإضافة إلى القطاع العسكري الذي كان يغلب على هذا المجال، فتاريخياً كان يعتبر الميدان العسكري أكثر شأنا من حيث بناء الخطط الإستراتيجية من أجل حماية أمن وسلامة المواطن والحفاظ على وحدة وتماسك الدولة، لهذا كانت تعتبر القدرات العسكرية الهجومية والدفاعية هي المعيار الأساسي لقوة الدولة، فركزت مقاربة "بوزان" (Buzan) على قطاعات أساسية أخرى مؤكدا على أنه لا يمكن لأي من هذه القطاعات منفردة التعبير بشكل كاف عن المسألة الأمنية، فكلها مرتبطة بشكل معقد ومتداخل ولا تعمل في معزل عن بعضها البعض، فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية (Security Problematique) وطريقة لترتيب الأولويات غير أنها تنسج مجتمعة شبكة قوية من الترابط[2].

وبالتالي لم تعد إذا الأولوية للميدان العسكري نظرا لتراجع التهديدات ذات الطابع العسكري مقابل تزايد قوة تهديدات أخرى غير عسكرية، لذلك ربط "روبرت ماكنمارا" بين التنمية الشاملة والأمن القومي على أساس أنهما شيء واحد.

واليوم التهديدات الجديدة للجزائر تدفع إلى الاهتمام بكل من الأمنين الداخلي والخارجي للمحافظة على الأمن القومي (National Security) لعدم وضوح حدود التميز بينهما، لهذا يمكن اعتبار ظاهرة الفساد السياسي هي أكثر ما يهدد الجزائر لأن تصبح دولة رخوة (the soft state)[1] ، أو في حالة "أتيميا" (Atimia)[2] ، أو

[1] -سعدون علوان المصلح، **الأمن القومي العربي، الواقع والمستقبل** (عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013)، ص6 .

[2] -BarryBuzan, **New Patterns of Global Sécurity in the Twenty-First Century** (International Affairs 3 , 1991)، p.433.

[1] _**دولة رخوة (the soft state)** مصطلح أطلقه "جنار ميردال" في أواخر الستينات من القرن العشرين للإشارة إلى استعداد معظم الحكومات في الدول النامية للفساد وتجاهل حكم القانون ولتغليب مصالح أفرادها الخاصة على المصلحة العامة، فالدولة الرخوة دولة تفكك ولا تبني وإنما تترك البناء لغيرها، وهي تسلم أهلها للأجنبي ليفعل بهم ما يشاء.

[2] – **أتيميا (Atimia)** مصطلح يقصد به انخفاض مكانة الدولة، أي تعرضها للتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يخفض مكانتها عند باقي الأمم.

عرضة لأطماع خارجية، في وقت أصبح التدخل الأجنبي أمرا مقبولا دوليا، تحت مسميات جديدة.

فالأمن غير التقليدي هو مفهوم أمني جديد ظهر في إطار المفاهيم المتعددة خلال الفترة الأخيرة نتيجة لتفاعل الصراعات الداخلية مع العوامل الخارجية ولا سيما في ظل العولمة وأثارها المتسمة بالتعقيد والتشابك، فحتى نهاية القرن العشرين تحدث العالم عن مجالات الأمن التقليدي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ولكن كان للمجالات الجديدة مثل الأمن الشخصي والأمن البيئي والصحي والثقافي وغيره ما أصبح يشكل تهديداً للاستقرار وللأمن الوطني الداخلي[3].

لهذا تواجه الجزائر منذ سنوات جملة من التراكمات السلبية زادت من تعقيد الوضع وتأزمه، فقد صارت الأزمة ورغم تراجع ظاهرة الارهاب، متعددة الأوجه والأبعاد لم تسعف من الحد منها كل الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها السلطة من أجل تجاوزها وتخطيها، بل تبين أن كل الوسائل والإمكانيات التي سخرتها السلطة/الدولة كانت في غير محلها وليست من جنس الأزمة، ما أدى إلى جملة من المشاكل التي لم يعثر لها على حل، وطفت على السطح، وكل ما سخر لها من إجراءات زاد من تعقيدها وإستفحالها، وأضحت اليوم تعمل على تفتيت المقومات والخصائص التي عرف بها المجتمع الجزائري الذي دخل في مرحلة هي بحق مرحلة التنمية المعكوسة، بحيث تراجعت كل مؤشرات التطور في مجال النمو الاجتماعي البشري والاقتصادي، و أحدثت فراغا فكريا وسياسيا خطيرا[4].

ومن ثم أصبح الوضع السياسي في الجزائر يعاني بعض الاضطراب البنائي وميل أجهزة الدولة إلى التضخيم، ومن مظاهر هذا التضخيم نجد: الانتخابات المتعددة بدون تحقيق مكتسبات إضافية للمجتمع الجزائري، أو إصدار مجموعة من القوانين المتناقضة أحيانا لا تخدم الحراك السياسي، وأيضا الاهتمام بشكل النظام ورموزه أكثر من الاهتمام بإنجازه وفاعليته وحتى التوالي المستمر للحكومات والولاة لم يقدم الحلول للمطالب الاجتماعية والمشاكل اليومية، ما زاد من درجة الريبة والشك في كل ما ينحدر من قمة الهرم، وعليه أصبح الناس يشكون في كل ما يقوله المسؤولون، لأن ما يقولونه شيء والواقع شيء آخر[1]، الأمر الذي زاد من هوة الخلاف وعدم الثقة، وخلق نوع من عدم الاستقرار السياسي، ويعرف الباحث "كلود أيك" (c.ake) عدم الاستقرار السياسي بأنه "الوضعية التي تتسم بالتغير السريع غير المنضبط أو المحكم، وتزايد العنف السياسي، وتناقص الشرعية وإنخفاض قدرات النظام السياسي"[2].

---

[3]_ محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ودار حامد للنشر والتوزيع، 2014)، ص.76.

[4]_عبد الحميد مهري، وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)، ص.187.

[1]_ إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربي، ط.2، 2009) ،

[2]_Claude Ake, « **Explining Political Instability in New State « the journal of modern african studies (** Cambridge, vol.15, n°. 3 , 1973), p.137.

ويظهر اللاستقرار السياسي على عدة مستويات كعدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السيادية والنخبة الحاكمة والمؤسسات السياسية (كالوزارة، البرلمان، الأحزاب)، وعدم اِستقرار السلوك والفعل السياسي، حيث يصبح العنف هو الوسيلة المعتمدة من طرف السلطة أي العنف الرسمي يصبح هو السائد، وان اللاستقرار السياسي يمثل البيئة الملائمة لنمو الفساد السياسي لأنه يتيح الكسب الغير مشروع في ظل غياب المراقبة والمحاسبة.

ومن هذا المنطلق سيتم البحث في الارتباطات بين ظاهرة الفساد السياسي والاثار التي تشكل وتؤدي الى حدوث تهديدا للأمن القومي، من خلال دراسة العناصر الآتية:

1- إضعاف شرعية السلطة

2- اِتساع دائرة العنف السياسي

3- اِتساع دائرة الاحتجاجات

1_ اضعاف شرعية السلطة

يمكن القول أنه من دون توافر عنصر الشرعية لا يمكن تحقيق الاستقرار لأي نظام أو سلطة، ومن ثم اصبح مفهوم الشرعية السياسية من أهم المفردات الشائعة في التحليل السياسي، لأن استخدام القوة بدون شرعية سياسية يعني أنه اِستخدام للعنف، وعدم الرضا أو القبول العام للنظام السياسي وما يمثله من قوة لها مظاهرها المادية الواضحة، المتمثلة في الجيش والشرطة سيخلق صداما بين هذه القوة والشعب، ما يتسبب في حالة من عدم الاستقرار قد تهدد الأمن القومي ككل، وهذا ما يمكن ملاحظته في الحالة الليبية والسورية هنا يصبح التدخل الأجنبي المباشر أو غير المباشر أمر طبيعي بما أن لتلك الأطراف أجندات سياسية واقتصادية تريد تحقيقها، على حساب الوضع العام والحالة الأمنية، فلم يعد التدخل الخارجي عملا عدوانيا كما كان الحال في النصف الثاني من القرن الماضي، وصار هذا التدخل أمرا عاديا وأحيانا مطلوبا ومستحبا، ويبرر هذا التدخل من قبل الخارج أو حتى من أطراف في الداخل بأنه من أجل الخلاص من نظام ديكتاتوري أو شمولي، أو من القمع والاستبداد المستخدم ضد الشعب وإنتهاك حقوقه الإنسانية، لذلك صار يمكن للدول الأجنبية، وحلف شمال الأطلسي، التدخل بالصيغة التي يرونها مناسبة لتحقيق أجندتهم السياسية، كما يمكن لهذه القوى أن تعطي لتدخلها الشرعية، باستصدار قرار من المنظمات الدولية التي يهيمن عليها الغرب.

غير أن أخطر ما يمكن أن يواجه النظام عند ضعف شرعيته، هو تفكير المجتمع في البديل الذي تقوم عليه الشرعية الجديدة التي تطرحها جماعة أو قوى سياسية أو دينية معارضة من خارج النظام السياسي القائم وتكون تلك القوى تحظى بقبول ورضا قطاعات واسعة من المجتمع، لكونه يمثل مصالحهم، وانهيار الشرعية يعني زوال كل المظاهر والدوافع الداخلية، من رضا وقبول وموافقة للنظام القائم، ويحل محل ذلك الإكراه والقوة، والرفض

المستمر من طرف الشعب يدفع بالنظام القائم إلى الاستبداد الشديد، وهذا ما يؤدي إلى حدوث عدم الإستقرار والعنف وغياب الأمن، لهذا يمكن للرأي العام أن يقوم بدور الرقيب والحسيب على مجمل السياسات والسلوكيات والإجراءات والقوانين التي تمارس في المجتمع من قبل السلطات الحكومية أو التنظيمات أو الجماعات وحتى وسائل الإعلام والأفراد في كثير من الحالات(1)

2_ اِتساع دائرة العنف السياسي:

إن السياسة تنطوي على العنف بعنصريه المادي والمعنوي، رغم أن مهمتها الأساسية مهمة نظام ووفاق، لأنها مرتبطة دائما بالاستيلاء على السلطة أو ممارستها، والسلطة قبل كل شيء تهدف إلى إجبار الآخرين، سواء بالوسائل المادية أو المعنوية، على فرض النظام، وهذا بديهيا عنف يرمي إلى إجبار الآخرين على الطاعة والخضوع، لهذا لم يعد يمكن للسياسة أن تتجاهل العنف، بل يحدث أن تضع نفسها بصورة متعمدة في خدمة العنف، فهناك من يرى أن الدولة عنف منظم، ولكن قد يكون هذا العنف شرعيا لحفظ الأمن والاستقرار ويصبح العنف غير شرعي عندما تكون السلطة الحاكمة غير شرعية، أي أنها قائمة على العنف وليس على القانون والحق، لان مفهوم السياسة يقوم على أساس أنها نشاط اجتماعي يستند إلى قوة القانون بصورة عامة، يهدف ضمان الأمن الخارجي والوفاق الداخلي في إطار وحدة سياسية تحفظ النظام وسط النزاعات التي تنشأ نتيجة الآراء والمصالح وتبايناتها[1]،

وأكثر ما يفسر انتقال الجزائر إلى العنف السياسي هو أن السلطة والأحزاب تحمل في ذاكرتها وأدبياتها مجموعة من ردود الفعل من بين أسبابها أخطاء لأشخاص في السلطة ومراكز صنع القرار خلال الخمسين سنة الماضية في التعامل مع المعارضة المنظمة والفردية، وأخطاء تلك المعارضة نفسها في التعامل مع الدولة (وهذه الأخيرة أهم من السلطة) مثلا حملات القمع والتشويه وخنق الأصوات وتخييرها بين الصمت والتواطؤ أو المصير المجهول من طرف السلطة، أو التقليل من شأن السلطة وتوهين الدولة من منابر خارج الجزائر، أو اِستعداء الأجانب ضد الدولة من طرف المعارضة بهدف الضغط على السلطة ، أدى كل ذلك إلى ضعف عامل الثقة، والاهتمام أكثر بما يسمى النوايا والخلفيات وظهور حواجز وتأجيج الأحقاد، بواسطة أجهزة تستعمل الخطاب الإعلامي لأغراض بعيدة عن التثقيف السياسي والترشيد وهذا منذ ظهور حرية الرأي في بداية 1989، وهكذا أصبحت كلمات ليست غريبة على الجزائريين مثل: الشعب، النظام، الإسلام، الديمقراطية، عروبة، أمازيغية، جمهورية، جهوية، غرب، شرق، اقتصاد...، تثير الانفعالات الهوجاء وتدفع البعض إلى الرد بقوة، وقد اِنساق عدد من الناس وراء تلك الردود لتشويه تلك الكلمات وتحميلها شحنات انفعالية لكي تتحول إلى

[1] - المسعود عينة، **دور الرأي العام في تقويم السياسات العامة وانعكاساته على النظام السياسي الجزائري**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014)، ص.ص.35-36.

[1] – Julien freund, **l'essence du politique** (paris: sirey, 1965)، p.p.750-751.

ديناميت يفجر الأركان الروحية للأمة ويفتت نسيجها الاجتماعي والثقافي، بالإضافة إلى تأثير قوى أخرى أجنبية خارج الساحة الوطنية، على محاولة لإشعال النار وخلق تعفنات موضعية في جسم الأمة تشغلها عن حاضرها ومستقبلها لصالح تلك القوى الخارجية والنظام الدولي الجديد، لفهم السياق العام للأحداث التي تمر بها المنطقة العربية، ومن المستفيد من فشل أي دولة من أن تصبح ديمقراطية، لذلك ليس كل من في المعارضة بعيدا تماما عن كواليس الحكم وأدواته، كما يوجد من له علاقات مشبوهة مع أطراف خارجية والتجارب تؤكد أن هناك أنواعا من المعارضات، مثل المعارضة حسب الطلب والمعارضة المزايدة، والمعارضة المتواطئ[1]، وبذلك ستكون نتيجة هذا الصراع، إستخدام العنف والقوة بدل الحوار، وينقسم العنف السياسي حسب المصدر الذي ينبعث منه إلى فئتين رئيسيتين وهما:

أ- أعمال العنف السياسي التي تمارسها الدولة بصورة منتظمة والتي يمكن تسميتها "بالعنف المؤسس" أو الرسمي والذي يكون على الصعيد الوطني والدولي.

ب-أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات ضد النظام السياسي أو ضد بعضهم البعض آو تلك التي تصب ضد ملكيتهم، ويمكن تسميته "بالعنف الشعبي آو الجماهيري"

3_ اتساع دائرة الاحتجاجات:

تشهد الجزائر تناميا ملحوظا في عدد الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، حيث أصبح السلوك الاحتجاجي والطلب الاجتماعي العنوان البارز للوضع الاجتماعي والسياسي في السنوات الأخيرة، وتلك الحركات نجحت تقريبا في التوسع وإختراق معظم القطاعات، لفئات واسعة من المواطنين، خاصة فئة الشباب العاطلين عن العمل والعائلات التي لا تتوفر على سكن، بالإضافة إلى قطاعات الصحة والتعليم التي تنطوي على تحسين ظروف المعيشة وزيادة الأجور وتوفير السكن والعدالة في توزيع الثروة والتنديد بالفساد، هذا بالإضافة إلى انتفاضات الهوامش المتمثلة في إحتجاجات سكان البلديات والقرى والإحياء العشوائية التي تطالب بتوفير المياه والنقل والخدمات العامة، وهذا الغضب الشعبي والاستياء من أداء النظام ، تتخلله مواجهات عنيفة مع قوات الأمن.

ولقد أظهرت الحركات الاحتجاجية في الجزائر، أن التحول الديمقراطي الذي يتم بمبادرة من النخبة الحاكمة ومؤسسة الرئاسة والجيش، قد يؤدي إلى تعددية سياسية مقيدة وشكلية[2].

ورغم النتائج السلبية في واقع المجتمع الجزائري جراء تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، حاولت السلطة الترويج لنجاحها بالقوة وتمسكها بنفس الوزراء،

_ محمد العربي ولد خليفة، **الأزمة المفروضة على الجزائر** (الجزائر: شركة [1]دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)، ص.169.

_ د. عبد النور ناجي: "موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.1 (جويلية 2011)، ص.28-41. [2]

هذا ما أدى إلى حالة لا تطاق شعبيا وعجل في الخروج إلى الشارع الذي يبدو حتى الآن انه حلقة أولى في الانفجار ستتبعها حلقات جديدة قد تكون أشد عنفا في حالة إستمرار الوضع على ما هو عليه، لأن عدوى الديمقراطية التي تجتاح المنطقة ومطالب التمثيل والمشاركة السياسية الحقيقة لم يعد من السهل التلاعب بها أو إخفائها عن الشعب الجزائري، أضف إلى ذلك أن الغاء الحدود الجغرافية بفعل العولمة والتقدم التكنولوجي وتقدم وسائل الإعلام لاسيما المرئية منها (الفضائيات) وشبكات التواصل الاجتماعية عبر الانترنت خلق لدى الطبقات الشعبية الدنيا وعيا بمدى الظلم الذي أضحت ضحية له ومدى مسؤولية النظام السياسي الفاسد عن هذا الظلم، وإمتزاج أحاسيس المظلومية بالفقر والإحباط واليأس وانسداد الأفق وغيرها، ستؤدي لا محالة إلى إنفجار اجتماعي، ورغم ذلك نجد أن السلطات تعرف كيف تتملص من وعودها ولها أساليبها وطرقها للالتفاف واحتواء مطالب المحتجين، من هنا يبدو أن الأمر يستلزم أطرا تنظيمية فعالة، في وقت نجد افتقار مجتمعنا إلى أحزاب معارضة قادرة على استيعاب مطالب التغيير، وهذا لا يعني بالضرورة أن هذا الحراك لن يصل الى نتيجة، إلا أن الأمر يستلزم مزيدا من التفاعل مع كل إرادة سياسية صادقة، ففي الجزائر حتى الآن لم يتغير الوضع بشكل جذري، بل كل ما في الأمر هو معالجات تسكينية تقدمها السلطات الحاكمة بحكم خوفها الكبير من إعادة إشعال الأوضاع بشكل غير قابل لاحتوائه[1]،

وهذا يحتاج لتطبيق اليات مكافحة الفساد السياسي قبل فوات الأوان ، خاصة أن العملية السياسية في الجزائر تتحدّد بالمال أكثر دون غيره من المحددات، حيث تؤكد الشواهد الواقعية أن أغلب أعضاء المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة هم من رجال الأعمال وأصحاب المال والنفوذ، ولكن من ذوي الخبرة المحدودة والمستوى العلمي المتدني، فتفشي هذا الوضع الهزيل على مؤسسات الجزائر الرسمية جاء انعكاسا لعدم تطوير وتنمية المنظومة القانونية وهياكل وأجهزة الدولة التي ظلت حبيسة عقليات ضعيفة الثقة بنفسها وبموروثاتها الخاصة[2].

لهذا يجب الانتباه جيدا لما آلت إليه الأمور، وتصحيح الوضع ، لأن محاصرة العقل الجزائري وجعله معتاد على الاستبداد والهيمنة ومحاولة إبقاءه مسلوب الإرادة وعاجز عن إحداث أي تغيير، وتطويعه تبعاً لرؤية الطبقة الحاكمة ومصالحها، سيولد المزيد من الاحتقان ويتسبب في ردات فعل عنيفة، لأن الشعارات الزائفة والظلم والفساد المستشري في المجتمع ورسوخ الشعور باليأس والإحباط لدى الشعب الذي سدّت في وجهه كافة السبل السياسية والقانونية لدفع المظالم وإرساء العدالة وتأمين حرية الرأي والتعبير والمشاركة في صنع القرار عبر انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تعكس إرادة الشعب وتعبر عن حريته في اختيار ممثليه في البرلمان والمجالس البلدية وكرسي الرئاسة..، فإن كل هذا سيدفع إلى المزيد من التعقيدات وتشكيل

[1]- غسان العربي وآخرون، "ندوة ثورات العرب: أسباب وآفاق،" **شؤون الأوسط**، ع.138 (ربيع 2011)، ص. ص.11- 18.

[2] - سفيان فوكة، **تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي، قيود وفرص التحول الديمقراطي**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013-2014)، ص.185.

حلقة تراكمية من الأزمات التي ستعجل باندلاع الثورة لا محال، وهذا سيشكل تهديدا للأمن القومي الجزائر، لان نجاح الثورة يساوي فشلها.

ومن أجل تجنب ذلك ارتأينا طرح بعض الافكار التي تلخص أهم اليات مكافحة الفساد السياسي.

_ آليات مكافحة الفساد السياسي:

على مدى الخمسين سنة الماضية أي منذ استقلال الجزائر، قد أظهرت براهين عديدة أن الفساد السياسي يؤخر ويشوه التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة عندما تنحرف الرموز السياسية عن تعزيز رفاهية المواطن، والقيام بمهام إستكمال التنمية التي تسعى إلى الاستقرار وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، واليوم تعيش الجزائر حالة غير مسبوقة من إنتشار هذه الظاهرة، التي يمكن لها أن تشكل تهديد لاستقرار البلاد، والتحدي اليوم يتمثل في مكافحة الفساد، خاصة انه لم يسبق أن كانت السياسة الرسمية الجزائرية أمام ضغط مطلب الإصلاح عليها مثلما هي اليوم أمامه، نظرا للظروف الداخلية والإقليمية .

المشاريع الدولية لمكافحة الفساد السياسي

لقد أصبح الإصلاح المقاوم للفساد العنصر الرئيسي لسياسة التنمية وقد أفسحت الدراسات أمام المزيد من الفهم المنتظم للفساد كعبءٍ على التنمية وخطر على الاستقرار، وبذلك إزداد الاهتمام الدولي بالفساد والمشكلات الناجمة عنه في العقد الأخير على نحو لم يكن معهودا من قبل، ومرد ذلك الاهتمام المتزايد يعود بتقدير الكثير من الباحثين إلى تعاظم الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية للفساد على التنمية في الدول النامية، ويمكن إيجاز أهم الجهود الدولية فيما يلي:

أ- منظمة الأمم المتحدة:

تساهم الأمم المتحدة بمستوياتها الإدارية المختلفة بنشاطات مكثفة لمكافحة الفساد، مثل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1992/22) (1993/32) (1995/14) (1998/16)، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة رقم 4/58، المؤرخ في 31 أكتوبر2003 والمتعلق بـ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[1]، و التي كانت الجزائر من بين الدول التي شاركت في مختلف مراحل إعدادها، ووقعت على هذه الاتفاقية خلال المؤتمر السياسي المنعقد بميريدا بدولة المكسيك من 9 إلى 11 ديسمبر 2003.

وتلزم الاتفاقية الدول التي توقع عليها بتجريم ومقاضاة أعمال الرشوة والاختلاس وغسل الأموال وإساءة إستعمال السلطة، كما تلزم حكومات الدول الأعضاء بسن قوانين تحظر أنواعا من الفساد مثل المتاجرة بالنفود (المادة 18)، وإساءة إستغلال الوظائف (المادة 19)، والإثراء غير المشروع (المادة 20)، وحماية المبلغين (المادة 33)، كما أنه ستتخذ إجراءات ضد الزعماء المستبدين الذين يفقرون دولهم عبر إستلائهم على ثرواتها وإيداع تلك الأموال في أماكن آمنة في الخارج ، وقد واكب هذا الاهتمام الدولي

المتزايد ، دعوات كثيرة لحث العديد من دول العالم على القيام بإصلاحات سياسية و اِقتصادية لتمكين تلك الدول من التصدي لآفة الفساد بشكل أكثر فعالية مما تم في السابق[1] .

ب_البنك الدولي (THE WORLD BANK):

وضع البنك عددا من الاستراتيجيات والخطط لمساعدة الدول في مواجهة الفساد وركز في تقريره الخاص بالتنمية الصادر في 1997 على ضرورة الحد من الفساد والتصرفات التحكيمية للدول.

كما عقد التحالف الدولي للتفتيش عن الفساد، وهو شبكة تضم ما يزيد على 200 مسؤول من مكافحي الفساد في أكثر من 40 بلدا، أول اِجتماعاته في مقر البنك الدولي في الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر 2010، للمساعدة على تسهيل إجراء التحقيقات وإقامة الدعاوي القضائية ضد مرتكبي الفساد، ويعرف البنك الدولي الفساد بأنه احد اكبر العوائق أمام مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث انه يقوض عملية التنمية من خلال تشويه سيادة القانون، وإضعاف الركائز المؤسساتية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، وآثار الفساد الشديدة الوطأة على الفقراء بوجه خاص حيث أنهم الأكثر تضررا من تراجع النشاط الاقتصادي[1].

كما يقدم البنك الدولي[2] مساندة قوية للحكومات كي تزيد من مستوى الشفافية والمساءلة أمام المواطنين وتحسين ما تقدمه من خدمات باعتبار ذلك كله عاملا رئيسيا لتسريع وتيرة التنمية، وفي النصف الأول من السنة المالية 2012، قدم البنك 13.4 من المائة من قروضه أي حوالي 1.3 مليار دولار لمساعدة مختلف البلدان على تحسين أداء مؤسسات القطاع العام الرئيسية ورفع مستوى مساءلتها وتعزيز سيادة القانون.

ج_ منظمة الشفافية الدولية:

منظمة الشفافية الدولية (TRANSPARENCY INTERNATIONAL) هي منظمة غير حكومية تمثل حشدا لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام.

وتؤمن المنظمة بأنه من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمر، في حالة مشاركة كل المعنيين سواء من الحكومة أو المجتمع المدني أو القطاع الخاص و وسيلتها في ذلك أن تجمع في فروعها المحلية الأفراد ذوي الذمم والمعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني، وفي عالم التجارة والأعمال وفي المؤسسات الرسمية للعمل في تحالف من أجل إصلاح

[1]-للاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
http://www.pogar.org/publications/other/un/anti-corruption/uncac-convention-03a.pdf

[1] _ **المؤتمر نت**، " البنك الدولي يشكل تحالف عالمي للتفتيش عن الفساد في www.almotamar.net/news/86674.htm: تاريخ الإطلاع : 17- 08-2017

[2] _ موقع **البنك الدولي** على شبكة الانترنت:www.World bank.org ، تاريخ الإطلاع : 12- 11- 2017 .

النظام، وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي تقدمها الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي والأمم المتحدة.

المشاريع الوطنية لمكافحة الفساد السياسي:

من اهم المشاريع الوطنية هو إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 2006، ويتجلى لنا بوضوح أن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مكمل لقانون العقوبات، ويعكس السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في الوقاية من الجريمة ومكافحتها كلما تعلق الأمر بسلوك صار يشكل خطرا أو ضررا على المجتمع، حيث جاء في المادة الأولى من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته (قانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فبراير 2006)، وإن هذا القانون يهدف إلى ما يلي:

- دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد

ومكافحته، بما في ذلك إسترداد الموجودات[1].

وتنص المادة 10 من القانون على تسيير الأموال العمومية، حيث جاء فيها " تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية والعقلانية في تسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما تنص المادة 14 على معايير المحاسبة والمادة 32 على عقوبات إستغلال النفوذ، والمادة 37 على عقوبات الإثراء غير المشروع والمادة 45 تنص على حماية الشهود والخبراء والمبلغين والضحايا[2].

ولقد جاء المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1227 الموافق لـ 22 نوفمبر سنة 2006، ليحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وكيفيات سيرها بناء على الدستور، لاسيما المادة 77- 6 منه[3].

لاسيما المادتان 77-8 و125 (الفقرة الأولى) منه، حيث كان هناك تعديل لبعض المواد وإثراء لمواد أخرى[4].

ولكن هذا القانون لم يطبق بالشكل الذي يسمح بالحد من ظاهرة الفساد السياسي وذلك لغياب الارادة السياسية الحقيقية، وفي ظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن نحقق نتائج ايجابية تدفع لبناء تدابير الثقة بين الحكومة والشعب للمضي أكثر في سياسات محاربة الفساد باشراك كل الاطراف المعنية من مؤسسات رسمية وهيئات دستورية

[1]- عبيدي الشافعي، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** (الجزائر دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص.37.

[2]- المرجع نفسه، ص.ص.34- 58.

[3]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مراسيم تنظيمية، ع.74 (22 نوفمبر 2006)، ص.17.

[4]- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مراسيم تنظيمية، ع.08 (15 فبراير 2012)، ص.17.

وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين وبالتالي لا تزال الامور تراوح مكانها الى غاية الان.

خاتمــة:

يبدو من خلال ما عرضنا أنه هناك علاقة بين الأنظمة التسلطية وظاهرة الفساد السياسي. حيث تبين أن الأنظمة السياسية القمعية والمحتكرة للسلطة ستساهم في اتساع دائرة الفساد على عكس الأنظمة التي تنتهج سياسات المراقبة والمساءلة والحوار السياسي مع مختلف الأطراف من أحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، لان طبيعة الفساد السياسي في الجزائر يمكن حصره في أن السلطة تمارس بدون حساب، وإضفاء الطابع المؤسساتي على الاحتكارات وكل ذلك يؤدي الى تعطيل التنمية ويوسع الفروقات الاجتماعية التي تغذي بدورها الاستياء والغضب من المستبعدين والمهمشين.

لهذا فان للفساد السياسي آثارا سلبية على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن فساد الحكم واتخاذ القرارات وفق مصالح فئوية ضيقة كانت وراء الاحتقان الشعبي المندد برموز التسلط والفساد، وبالتالي التعبير عن ضرورة إعادة تأسيس أخلاقي لنظام الحكم وإعادة بناء الشرعية الحقيقية، فغياب الشرعية عن النظام تشكل خطرا على مؤسسات الدولة وتؤدي إلى اضطرابات واستخدام العنف السياسي كتعبير أخير عن الإقصاء السياسي، ما يشكل خطر عن الامن القومي الجزائري.

و بالتالي أصبح الفساد السياسي يشكل عقبة في وجه مسارات الإصلاح السياسي في الوحدات السياسية أو الفواعل الراغبة في إحداث التغيير والانتقال الديمقراطي، وغياب البناء المؤسساتي للدولة نتيجة خضوعه للمؤسسة العسكرية أو سلطة المال الفاسد، وهذا ما أدى إلى ضعف التغيير السياسي لدى النخب الحاكمة، لأن النخب العسكرية تلعب دورا كبيرا باتجاه العمل على عرقلة وإبطاء عمليات الإصلاح السياسي أو العمل على تأجيلها وتعطيلها، لأن هدف العسكريين وأصحاب المال الفاسد يكمن في الحفاظ على الوضع وإبقائه على حاله، وهذا ما قد يشكل صدام بين السلطة والشعب.

ولذلك ومن أجل مكافحة الفساد السياسي يقتضي القيام بإصلاحات جذرية تعتمد على إشراك الأطراف السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية من خلال إصلاح المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعيدا عن التلاعب بالأموال المرصودة لذلك، وتفعيل دور المؤسسات الوطنية المهتمة بمكافحة الفساد، التي تظل لحد الآن عديمة الجدوى والفاعلية. وغير كافية لمكافحة الظاهرة، وبالتالي فإن محاربة الفساد في الجزائر، قضية مرتبطة بالإرادة السياسية بالدرجة الأولى.

قائمـة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1_الاقداحي هشام محمود، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي – سياسي** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)

2– الحص سليم وآخرون، **المشاريع الدولية لمكافحة الفساد والدعوة للإصلاح السياسي والاقتصادي في الأقطار العربية** (بيروت: طبع ونشر المنظمة العربية لمكافحة الفساد، 2006)

3_ ان اليوت كيمبرلي، **الفساد والاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام (القاهرة: مركز الأهرام، 2000)

4_أمون هلا رشيد، **متاهات العنف الديني والسياسي** (بيروت: دار النهضة العربية، 2014)

5_ د. الشمري هشام، الفتلي ايثار، **الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية** (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2011)

6_الشافعي عبيدي، **قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** (الجزائر دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)

7_التنير سمير، **الفقر والفساد في العالم العربي** (بيروت: دار الساقي، 2009)

8_ كامل مصطفى السيد وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 2006)

9– مهري عبد الحميد، وآخرون، **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، 1999)

10– محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ودار حامد للنشر والتوزيع، 2014)

11– ولد خليفة محمد العربي، **الأزمة المفروضة على الجزائر** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1998)

الكتب باللغات الأجنبية:

12_Ake Claude, « **Explining Political Instability in New State « the journal of modern african studies**(Cambridge, vol.15, n°. 3 , 1973)

13_ BarryBuzan, **New Patterns of Global Sécurity in the Twenty-First Century** (International Affairs 3 , 1991)، p.433.

14_freund Julien, **l'essence du politique** (paris: sirey, 1965)

15_pean Pierre, **l'argent noit: corruption et sous-développement** (paris: voyard, 1988)

16_ World Bank, **World devlopement report**, **Oxford university press**,(Washington D-C .1997)

الرسائل الجامعية

17_ عينة المسعود، **دور الرأي العام في تقويم السياسات العامة وانعكاساته على النظام السياسي الجزائري**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2013-2014)

18_سفيان فوكة سفيان، **تفكيك الاستبداد وترشيد الحكم في العالم العربي، قيود وفرص التحول الديمقراطي**: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2013-2014)

الدوريات:

19_العربي غسان وآخرون، "ندوة ثورات العرب: أسباب وآفاق،" **شؤون الأوسط**، ع.138 (ربيع 2011)

20- بيلي فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، مادة (الفساد السياسي) (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)

21- تركي الحمد، "الدولة والسيادة في عصر العولمة"، **العربي**، ع.494 (يناير 2000)

22_ علوان المصلح سعدون، **الأمن القومي العربي، الواقع والمستقبل** (عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2013)

23- د.عبد الفتاح عبد الكافي اسماعيل ، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي – انجليزي)**، مادة (دولة رخوة)، (أتيميا) (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005)

24-عبد الفضيل محمود، "الفساد تداعياته في الوطن العربي،" **مجلة المستقبل العربي**، ع.243 (مارس 1999)

25- قيرة إسماعيل وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربي، ط.2، 2009)

26_ د. ناجي عبد النور: "موقف القوى الغربية من الحركات الاحتجاجية والثورات الشعبية في المغرب العربي،" **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.1 (جويلية 2011)

الوثائق:

27 _ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مراسيم تنظيمية، ع.74 (22 نوفمبر 2006)

28_ **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، مراسيم تنظيمية، ع.08 (15 فبراير 2012)

مواقع إلكترونية :

29_ للاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: **http://www.pogar.org/publications/other/un/anti-corruption/uncac-convention-03a.pdf**

30_ **المؤتمر نت**، " البنك الدولي يشكل تحالف عالمي للتفتيش عن الفساد في: www.almotamar.net/news/86674.htm تاريخ الاطلاع: 17- 08- 2017.

31_ موقع **البنك الدولي** على شبكة الانترنت: www.World bank.org ، تاريخ الاطلاع : 12- 11- 2017 .